



PROVISIONAL
A/38/PV.65
29 November 1983
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الاثنين، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ايويكا (بنما)

— مسألة جزيرة مايت القمرية: [٣٠] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

— انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية [١٥] (تابع)

(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطاقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطاقة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة. أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحريو الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

83-64356/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٠البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)مسألة جزيرة مايوت القمرية :(أ) تقرير الأمين العام (A/38/517)(ب) مشروع قرار (A/38/L.19)

السيد كوينتارسو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدى أن يستهل بيانه بالتأكيد على العلاقات الأخوية البناءة القائمة منذ وقت طويل بين اندونيسيا وكل من فرنسا ، وجمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية منذ استقلالها . ويسعدني أن ألاحظ العلاقات الايجابية القائمة بين فرنسا وجزر القمر في مساع متعددة . وفي ضوء ذلك طلبت الكلمة لأعبر عن أملنا الصادق في أن تتم تسوية مسألة جزيرة مايوت في أسرع وقت ممكن ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ونذكر بأن الجمعية العامة اتخذت في عام ١٩٧٤ القرار ٣٢٩١ (د-٢٩) ، الذي يؤكد مبدأ وحدة حدود جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية وحرمتها . كما أكدت قرارات الجمعية العامة التالية أن أرخبيل القمر يشمل جزيرة انجوان وجزيرة القمر الكبرى وجزيرة مايوت وجزيرة موهيلي ، وأقرت سيادة جمهورية جزر القمر على الجزر الأربع . وبالتالي فقد أكدت هذه المنظمة على أن التسوية العادلة لهذه المسألة يجب أن تركز على استعادة جزيرة مايوت الى جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، كجزء لا يتجزأ منها .

والى جانب الأمم المتحدة ، فان منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامية ، أيديت جميعها موقف جمهورية جزر القمر ، ليس لعدالة هذا الموقف فحسب ، ولكن لانه ايضا يتماشى مع مبدأ السلامة الاقليمية للدول . ولقد أكدت منظمة الوحدة الافريقية في قراراتها انه أثناء توقيع جزر القمر وفرنسا ، في حزيران /يونيه ١٩٧٣ ، على الاتفاقات المتعلقة بحصول جزر القمر على الاستقلال ، تعهدت الحكومة الفرنسية بأن

تنظر في نتائج استفتاء ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، بشأن الحكم الذاتي ، فسي
اطار الاقليم برتمه ، وليس على أساس كل جزيرة على حدة . ولقد أسفر ذلك الاستفتاء بشأن
تقرير المصير ، عن اختيار أغلبية ٩٥ في المائة من الناخبين انضمام أرخبيل القمر برتمه السى
السيادة الوطنية .

وقد أعربت حركة عدم الانحياز ، من جانبها ، عن تضامنها مع شعب جزر القمر في جهودها المشروعة لاستعادة جزيرة مايوت القمرية والحفاظ بذلك على استقلال جزر القمر ووحدها وسلامتها الإقليمية . وبالإضافة الى ذلك اتخذت منظمة المؤتمر الاسلامي قرارات تتمشى مع نفس الهدف .

ويسر وفد بلادى أن يشير الى موقف فرنسا الايجابي الذي أظهر أن حكومة فرنسا تتحلى بتفتح ذهني في سعيها الى تحقيق حل . وقد شرحت حكومة فرنسا من قبل أن وضع جزيرة مايوت القمرية ، في ضوء التعقيدات التي تتضمنها المسألة ، وضع مؤقت ولا يمنع قيام علاقة بينها وبين جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية في نهاية المطاف . واننا نرحب بما أكدته فرنسا من أنها ستتخذ جميع الترتيبات اللازمة لتوطيد الأواصر بين الجزر الأربع . وهذا يشجعنا كثيرا بينما تستمر المفاوضات بين الطرفين على أساس عزمهما المشترك على التوصل الى نتيجة ناجحة .

ورغم تلك التطورات الايجابية ، والقرارات العديدة في محافل مختلفة ، لم تحسم المفاوضات بعد المسائل المعلقة . ومع ذلك ، نعتقد أنه ينبغي الاستمرار في تشجيع تلك الجهود حيث أن الطرفين قد أبديا ثقتهم بهذه العملية الجارية . وقد أكد السيد سعيد كافي ، وزير خارجية جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، من جديد ، في بيانه أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة ، سعي حكومته الصادق من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية عندما قال :

" اننا ، من جانبنا ، على استعداد تام لاجراء الحوار والتشاور للتوصل الى حل عادل لهذه المشكلة وفقا لتوصيات القرار ذي الصلة الصادر عن منظمتنا " . (A/38/PV.29 ، ص ١٢)

وبالتالي ، يحدونا الأمل أن تعضي المفاوضات بطريقة هادئة مرضية صوب تحقيق حل عاجل ومنصف ودائم ، مما يسمح لشعب جزر القمر أن يعيش في ظل الوحدة بانضمام جميع جزر القمر الأربع داخل نطاق سيادة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية . واذ تعي اندونيسيا ذلك الهدف ، تؤيد مشروع القرار المطروح على هذه الجمعية ، اذ يسعى

الى تطويع عملية التفاوض التي بدأتها بحسن النية فرنسا وجزر القمر ، من أجل اعادة جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد سيراليون

يعلق أهمية كبرى على مسألة جزيرة مايوت القمرية ، حيث أنها تتعلق ببعض المبادئ الأساسية لهذه المنظمة والمنظمة الوحيدة الافريقية - وأعني حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في السيطرة على مصيرها ، واصرارنا المشترك على صيانة الاستقلال الذي تم نيله بصعوبة ، والسيادة ، والسلامة الإقليمية لجميع الدول الافريقية ، والدفاع عنها وتدعيمها . وهذا المبدأ الأخير بصفة خاصة هو الذي يرتبط بمسألة جزيرة مايوت القمرية .

وقبل المضي في بياني ، مع ذلك ، يود وفد بلادى أن يشيد بجزر القمر حكومة وشعبا لا يمانها بهذه المنظمة والتزامها بها ولقرارها مواصلة مناقشة هذا الموضوع أمام هذه الهيئة والمساعدة في ايجاد حل سلمي للمشكلة . ويود وفد بلادى أيضا أن يشيد بالسيد وزير خارجية جزر القمر ، الذي يعد وجوده هنا بيننا شاهدا حيا على ثقة بلادهم بهذه المنظمة والأهمية التي تعلقها حكومتهم على المسألة .

لقد ظلت مسألة وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية معلقة منذ وقت طويل ، ويرى وفد سيراليون أن تبذل جهود عاجلة لاستعادة واحترام وحدة أرخبيل القمر الذي يتألف من جزر انجوان ، والقمر الكبرى ، ومايوت ، وموهيلي ، وكذلك سلامته الإقليمية . وفي هذا الصدد ، نحيد التصريح الواضح الذي أدلى به رئيس جمهورية فرنسا ، التي تكن لها حكومة سيراليون أسى الاحترام ومشاعر الصداقة ، بأن فرنسا ستسعى بنشاط للنهوض بحل عادل لهذه المشكلة .

ينبغي حسم مشكلة جزيرة مايوت القمرية بسرعة وبطريقة سلمية ، لصالح السلم الدولي ولصالح شعب جزر القمر . ان أننا قد شهدنا جميعا النتائج الوخيمة التي يمكن أن تحدث عندما تترك مشكلة بغير حل لأمد طويل وعند ما يتم بصورة مستمرة تجاهل قرارات هذه المنظمة .

ولهذا فاننا نشارك في الدعوة الموجهة لحكومة فرنسا ان تبدأ على الفور اجراء مفاوضات مع حكومة جزر القمر ، بهدف ضمان استعادة جزر القمر السريعة والفعلية لجزيرة مايوت القمرية .

السيد يانغ هوشان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد أصغى

وفد الصين باهتمام الى بيان السيد سعيد كافي ، وزير خارجية جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، وبيانات ممثلي البلدان الأخرى بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية . ويود وفد الصين أيضا أن يفتتم هذه الفرصة ليعبر عن رأيه بشأن هذه المسألة .

ان جزيرة مايوت القمرية جزء لا يتجزأ من أراضي جزر القمر وانتتم دائما لشعب جزر القمر . ومن العدالة والانصاف أن تطالب جزر القمر حكومة وشعبا باستعادة جزيرة مايوت القمرية ، دافعا عن الاستقلال ، والوحدة ، والسلامة الاقليمية لبلد هذا الشعب . وقد حظيت هذه المطالبة بتعاطف وتأييد البلدان والشعوب الافريقية وكذلك جميع البلدان والشعوب المناصرة للعدالة في انحاء العالم .

ولقد أصدرت الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز في العديد من المناسبات قرارات ومقررات تؤكد وحدة جزر القمر وسلامتها الاقليمية . وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في القرار ٣٣٨٥ (د - ٣٠) بتاريخ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ بشأن قبول عضوية جزر القمر في الأمم المتحدة ، ضرورة احترام وحدة جزر القمر وسلامتها الاقليمية وأشار بوضوح الى أن أرخبيل القمر يتألف من جزر انجوان ، والقمر الكبرى ، ومايوت ، وموهيلي .

في البلاغ الذي اعتمد في تشرين الاول / اكتوبر الماضي ، في اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود البلدان غير المنحازة الى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، أُعيد تكرار ان جزيرة مايوت جزء لا يتجزأ من الاقليم ذي السيادة لجمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية . كما أكدوا من جديد تأييدهم لنتائج الاستفتاء الساحقة الذي اجري في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٤ في اقليم جزر القمر بأسره ، ورفضوا جميع المقترحات الرامية الى اجراء استفتاء جديد في مايوت .

ومع ذلك ، لاتزال مسألة جزيرة مايوت دون حل حتى الآن ، رغما عن حقيقة ان شعب جزر القمر يبذل جهودا راسخة ، ويحظى بتأييد المجتمع الدولي لضمان وحدته ببلاده وسلامتها الاقليمية .

ونحن نؤمن بأن سيادة دولة جزر القمر ووحدتها وسلامتها الاقليمية يجب ان تحترم وتحمى ، وأن تعاد جزيرة مايوت الى جزر القمر .

ان الوفد الصيني يبدي تعاطفه دائما مع شعب جزر القمر وتأييده لكفاحه العادل من اجل استعادة جزيرة مايوت ، وضمان سيادة دولة جزر القمر وسلامتها الاقليمية . ويحددنا الامل في أن تنفذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بحمد واخلاص ، وأن تتشاور الاطراف المعنية فيما بينها لتتوصل في وقت مبكر الى حل عادل معقول لمسألة جزيرة مايوت القمرية عن طريق المفاوضات السلمية .

السيد ايويو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة ثانية تنظر الجمعية العامة في مسألة جزيرة مايوت القمرية ، وقد قرر وفد غابون ان يشارك في المناقشة الخاصة بهذه المسألة لأن غابون عضو في لجنة السبعة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وقد طلب من هذه اللجنة المخصصة ان تعد مقترحات بشأن المسألة المعروضة علينا . وقد شكلت هذه اللجنة بموجب القرار جيم ميم / ٩٤٦ ، الصادر عن مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية . والدول الاعضاء فيها هي الجزائر وجزر القمر وجمهورية الكاميرون المتحدة والسنغال ومدغشقر وموزامبيق وبلادي غابون ، التي لها شرف تولي رئاستها .

في العام الماضي ، تكلم وفد بلادي في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، لكي يعرب عن امله في ان يتم التوصل الى تسوية عاجلة لهذه المشكلة . وقد

تشجعنا بما سمعناه من الطرفين ، والنية الحسنة التي اظهرها ، ورغبتها المعلنة فسي التوصل الى حل عادل ودائم عن طريق المفاوضات . والآن ، وبعد مرور عام ، لا يزال موقف بلادي كما هو لم يتغير ، بالرغم من انه يؤسف عدم وجود تطورات ايجابية في هذا الامر . ومع ذلك ، فان وفد بلادي يرحب بحقيقة ان الطرفين قد نجحا في ان يتركبا الباب مفتوحا للحوار والتفاوض . ونحن نرى في هذا علامة ايجابية . ففي هذه الاوقات العصيبة التي يوجد فيها لدى الدول - كبيرها وصغيرها - اتجاه مؤلم متزايد لتسوية نزاعاتها بأسلوب القوة ، ان من الضروري تشجيع الدول - حيثما كان ذلك ممكنا - على ان تمتثل لميثاق الامم المتحدة الذي تنص المادة ٢ من فصله الخاص بمقاصد الهيئة ومبادئها ، على ان تفض الدول منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية .

انه لما يؤسف له انه لم يتم احراز اي تقدم ملحوظ بشأن هذه المسألة منذ مناقشتها في الدورة السابعة والثلاثين . ولا يمكن للوضع الراهن ، الذي يبدو انه نوع من الامر الواقع ، ان يستمر بلا حدود دون ان يشكل انكارا صارخا لحق الاساسية لجمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية في ممارسة السيادة على ارضها الوطنية بأسرها . واسمحو لي بأن اذكر بأنه في ظل الادارة الاستعمارية كان ارخبيل جزر القمر يشكل كيانا جغرافيا متكاملًا . وعلاوة على ذلك ، فان استفتاء تقرير المصير الذي نظمته الدولة القائمة بالادارة في عام ١٩٧٤ طبق على هذا الكل الاقليمي بطريقة شاملة وليس على كل جزيرة على حدة . وفي هذا الاستفتاء أيد ٩٥ في المائة من شعب جزر القمر الاستقلال . لذلك أسفر عنه تحرير الاقليم بأكمله من نير الاستعمار . وان الدولة المستقلة التي حلت محل الاقليم المستعمر تتضمن منطقيا المستعمرة السابقة بالكامل ، التي تشمل جزر انجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي .

وعلى الصعيد الاقليمي ، لا يزال الامر مطروحا على منظمة الوحدة الافريقية . وغابون بوصفها رئيسا للجنة السبعة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية حاولت مرتين عقد اجتماع لأعضاء اللجنة ، لكن نظرا للصعوبات الداخلية في منظمة الوحدة الافريقية لم يكن ذلك ممكنا ، كما لم يتمكن الاعضاء من ان يتفقوا على الجدول الزمني للجلسات وذلك في الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس في شباط/فبراير عام ١٩٨٢ في اديس ابابا أو فسي

طرابلس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ . ومع ذلك ، تعتزم لجنة السبعة المخصصة ان تواصل عطفها وتطوره . وفي هذا السياق يجب القاء الضوء على المبادرات العديدة والجهود الدؤوبة التي قام بها الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية غابون ، كما تعتزم غابون ان تنشيط عمل اللجنة بغية تقديم مقترحات جديدة .

وفي هذا السياق ، تود غابون بوصفها رئيسا للجنة ان توجه ندا* لها السى الحكومة الفرنسية بأن تضاعف جهودها ، وتواصل حوارها مع حكومة موروني من اجل التوصل الى انسب السبل والوسائل لتحقيق تسوية نهائية تولى اعتبارا ملائما للحقوق والمصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية مع الاحترام المطلق للسيادة الكاملة لجمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية على كامل اقليمها بما في ذلك جزيرة مايوت .

السيد موندجو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان القلق

الصادق هو الذى يحث وفد بلادى على ان يشارك في المناقشة الخاصة بالبند ٣٠ من جدول الاعمال المعنون " مسألة جزر مايوت القمرية " ، ان يشكل استمرار هذه المشكلّة انتهاكا للتقليد الذى تتبعه فرنسا حتى الآن في مجال تصفية الاستعمار وخرقا للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٦٠ . ومع ذلك ، فان وفد بلادى من الوفود التي تؤمن بأنه ليس من الضروري ان نضفي على هذه المناقشة سمة عاطفية لا تستحقها ، مما قد يجعل من الصعب تحقيق اى حل سلمي للمسألة المعروضة علينا .

ان كل المتكلمين الذين تكلموا من قبلي قد أعربوا بوضوح وموضوعية عن آرائهم في الحالة التي نشأت عن عدم استكمال عملية ازالة الاستعمار في جزر القمر. وهذا في حقيقة الأمر هو لب المشكلة . وعن طريق التفسير الانتقائي لنتائج الاستفتاء الذي أجرى في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ تحاول فرنسا تبرير قرارها باحتلال جزيرة مايوت التي هي جزء لا يتجزأ من اقليم جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية، مستندة في ذلك الى خواص أو مشاعر اقليمية نشاهدها في جميع بلدان العالم . اننا نعتقد أن الوقت قد حان أن تتجاوز فرنسا المصالح القصيرة الأجل وأن تركز على التعاون مع الأمم المتحدة بحثاً عن حل عادل ودائم لمشكلة ازالة الاستعمار هذه . كما تطلب منها ذلك عدة مؤتمرات دولية، وفي الآونة الأخيرة مؤتمر وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في نيويورك في الفترة الواقعة من ٤ الى ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ . وأكد هؤلاء الوزراء والرؤساء من جديد :

" . . . تضامنهم الفعال مع شعب جزر القمر في جهوده المشروعة لاستعادة هذه الجزيرة وصيانة استقلال جزر القمر ووحدتها وسلامة أراضيها " .

(A/38/495 ، الفقرة ٤١)

ومما لا شك فيه أن هناك علامات كثيرة تبرهن على التضامن المتزايد يوماً بعد يوم مع شعب جزر القمر في سعيه من أجل الدفاع عن وحدته الاقليمية . ونحن على اقتناع تام بأن فرنسا التي تتبع سياسات ايجابية ازاء البلدان النامية، والتي تستحق منا كل تشجيع ، سوف تتمكن دوماً تأخير من تمهيد الطريق صوب التوصل لتسوية نهائية لهذه المسألة .

السيد الوليشكي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تدرس الجمعية

العامية مسرة اخرى مسألة جزيرة مايوت القمرية وهي مسألة لا تزال تثير قلق المجتمع الدولي وبصفة خاصة المجتمع الافريقي ، لأنها تتعلق باحترام مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ألا وهو مبدأ السلامة الاقليمية لدولة عضو في منظمتنا وهي جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية .

وفي مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/ مارس الماضي أعرب الرؤساء :
 " . . . عن تضامنهم الفعال مع شعب جزر القمر في جهوده المشروعة لاسترداد الجزيرة وصون استقلال جزر القمر ووحدتها وسلامتها الإقليمية"
 (A/38/132 ، الفقرة ٧٢)

ونفس التأييد قد أعرب عنه كل من المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية التي أنشأت في ١٩٧٦ ، اسهاما منها في حل هذه المشكلة ، لجنة مخصصة تضم سبعة أعضاء تحت رئاسة ممثل غابون .

وبينما يعطينا استمرار عملية المفاوضات بين فرنسا وجزر القمر الأمل في أن تحل هذه المسألة في ظل روح التعاون والتفاهم وبما يخدم المصالح الواضحة للبلدين فان اختتام هذه المفاوضات بنجاح سوف يجعل من الممكن - وهو أمر نثق به - إعادة اقرار السلم والتوازن في المنطقة ومن ثم تعزيز رصيد التقدير الذي تتمتع به فرنسا في القارة الافريقية .

ان المغرب اذ ييئد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة مبدأ حق الدول في ممارسة سلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها يقدم مساندة لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية في جهودها من أجل استعادة سيادتها على جزء من أراضيها . ومن ناحية اخرى فان بلادي ، التي تقيم دائما علاقات الصداقة والتفاهم والتعاون مع فرنسا ، تثق بأنها لن تدخر جهدا من أجل تلبية رغبات المجتمع الدولي .

السيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تنظر هذه الجمعية مرة اخرى في مسألة جزيرة مايوت القمرية - واذا ما ظلت هذه المسألة دون حل ، فان هذا يعود الى أن الجزيرة لاتزال ترزح تحت الاحتلال الأجنبي انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية . ان الافتقار الى استجابة من فرنسا للنداءات المتكررة وللمطالبات الجمعية العامة قد عقد بالفعل ما هو في واقع الأمر مسألة واضحة وبسيطة . ان المسألة الآن تتمثل في الانكار المنتظم والمتعمد للحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف لشعب جزر القمر في صيانة سيادته ووحدة وسلامته الإقليمية .

إن موقف بلادي التي يرتبط شعبها ارتباطا وثيقا بشعب جزر القمر من خلال أواصر الأخوة والتضامن والقراية تم الاعراب عنه مرارا وتكرارا في الجمعية العامة ، وسوف نستمر في العمل في منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز في الدعوة الى اقرار الحقوق المشروعة لجزر القمر والدفاع عنها ، وذلك في كفاح شعب جزر القمر لاستعادة جزء من اقليمه وبالتالي استكمال سلامته الاقليمية ووحدته . وفي هذا الصدد ندعو فرنسا لأن تتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ولجنتها المخصصة المكلفة بتسهيل وضع الترتيبات العملية من أجل عودة جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية .

وتنضم تنزانيا كذلك الى جميع من ناشدوا حكومة جمهورية فرنسا أن تعيد النظر في موقفها وأن تشرع فوراً في مفاوضات ثنائية مباشرة مع حكومة جزر القمر من أجل التوصل الى تسوية سلمية ودائمة لهذه المشكلة . ولا يسعنا ان الا أن نشاطر خيبة الأمل العميقة التي تشعر بها جزر القمر ان أنه رغم استعدادها للدخول في مفاوضات جديدة مع فرنسا من أجل أن تحسم هذه المشكلة بصورة ناجحة فان هذه المبادرات لم تستجب لها بشكل كاف السلطات المعنية . وعلى العكس من ذلك ، فقد شاهد المجتمع الدولي تكريس الاحتلال غير المشروع هناك . وبالتالي ، فنحن نغتنم هذه الفرصة لكي نعبر عن تضامننا مع حكومة جزر القمر وشعبها في طلبهما العادل باستعادة سيادتهما على جزيرة مايوت . وبالمثل فنحن نؤيد تماما الموقفين المتخذين من جانب منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع .

وقد يكون من السديد أن نؤكد على موقف تنزانيا عن طريق الاقتباس مما قاله وزراء حركة عدم الانحياز في بلاغهم الصادر في تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام عقب اجتماعهم الذي عقد في نيويورك :

" فيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية وهي احدى جزر القمر ، التي ما زالت خاضعة للاحتلال الفرنسي ، أكد الوزراء ورؤساء الوفود انها جزء لا يتجزأ من جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية . وأعربوا أيضا عن تضامنهم الفعال مع شعب جزر القمر في جهوده المشروعة لاستعادة هذه الجزيرة وصيانة استقلال جزر القمر ووحدتها وسلامة أراضيها . وأعادوا تأكيد تأييدهم للنتائج الجمالية للاستفتاء الذي أجرى في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ في جميع أرجاء جزر القمر ورفضوا جميع المقترحات الداعية الى اجراء استفتاء جديد في جزيرة مايوت " . (A/38/495) ، المرفق ، الفقرة (٤)

وهذا لا يزال موقف جمهورية تنزانيا المتحدة .

وأخيرا ، اننا نؤمن بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة عليهما أن يتحملا المسؤولية الاولى عن تصحيح الموقف في المنطقة . ويجب أن تتخذ التدابير الفعالة والسليمة

لتقديم الدعم الملموس الى حكومة جزر القمر وشعبها كي يحققا مطامحهما المشروعة السـ
تحرير جزيرة مايوت وصيانة وحدة دولتهما وسلامتها الاقليمية .
ومن هذا المنطلق ، فان تنزانيا تؤيد تماما مشروع القرار الذي طرح بشأن هذا البند ،
ويحدونا الأمل الصادق أن تؤيد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة مشروع القرار وبالتالي تمهد
الطريق لحل عادل ودائم لهذه المشكلة .

السيد دي لا باري دي نانتولي (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

في هذا العام أيضا ، أدرج موضوع جزيرة مايوت في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية
العامة . ان وفد بلادي يأسف لذلك لأنه يعتقد أن دراسة الأمم المتحدة لهذه المسألة
تعتبر انتهاكا للميثاق ولا سيما المادة ٢ (٧) . ان صياغة الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار
تتضمن أمرا غير سليم من الناحية القانونية ، ما يجعل بلادي للأسف تضطر الى الاعتراض
على مشروع القرار المعروض علينا اليوم .

ان وفد بلادي رغم ذلك قد استمع باهتمام كبير الى المتكلمين الذين سبقوني ولا سيما
سعادة السيد سعيد كافي وزير الشؤون الخارجية والتعاون والتجارة الخارجية لجمهورية
جزر القمر الاسلامية الاتحادية .

واعتقد ان كل عضو في هذه القاعة يأمل في ايجاد حل عادل ودائم في أقرب
وقت ممكن . وهذا هو أيضا موقف فرنسا . ان رئيس الجمهورية قد أوضح بنفسه ذلك عندما
قال :

" تتعهد فرنسا بالبحث بنشاط عن حل لمشكلة مايوت في اطار احترام

حقها الوطني واحترام القانون الدولي " .

ان وضع مايوت وضع مؤقت ، والقانون الذي أصدره البرلمان الفرنسي في ٢٤ كانون
الاول / ديسمبر ١٩٧٦ قد منح الجزيرة وضعاً خاصاً لا يفلق الباب أمام أي تطور . وقد تم
تجديد هذا الوضع بموجب قانون ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

ولهذا ، فان فرنسا ادراكا منها لمسؤولياتها قد بدأت في حوار بناء مع جمهورية
جزر القمر الاسلامية الاتحادية . واليوم تعتزم - في اطار احترام دستورها ورغبات السكان

المعنيين - تقديم مقترحات محددة من شأنها المساعدة في ايجاد حل مرض لهذه المسألة . وفي هذا الصدد ، فان روابط الصداقة والتعاون التي تربط بلدنا ستسهم في تسهيل اجراء هذا الحوار . ان الاتصالات بين جزر مايوت وباريس لم تكن أبدا أكثر كثافة ، بما في ذلك الاتصال على أعلى المستويات في الدولة ، ما هي الآن . ولذلك ، فقد اجتمع الرئيس ميتران والرئيس عبد الرحمن في الشهر الماضي أثناء مؤتمر رؤساء دول فرنسا وافريقيا الذي عقد في مدينة فيتل . وبهذه الروح فان فرنسا لن تدخر جهدا من أجل ايجاد حل دائم في نهاية الأمر لهذه المسألة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تشرع الجمعية العامة الآن في

عملية التصويت على مشروع القرار A/38/L.19 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ،

كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : فرنسا .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، لبنان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.19 بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٢٤
(القرار ١٣/٣٨) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وبهذا تكون الجمعية العامة
قد انتهت من نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال .

* بعد ذلك أبلغت وفود الاردن وبنما والسودان وغيانا وزائير الامانة
العامة انها كانت تنوى التصويت مؤيدة .

A/38/PV.65
25

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كما يذكر الأعضاء المنتخبت الجمعية العامة في اجتماعها الأربعين ١٦ عضوا للمجلس لمدة ثلاث سنوات تبدأ اعتبارا من أول كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ . وما أن لنتيجة الاقتراع الثالث غير المقيد في الجلسة الحادية والأربعين بتاريخ أول تشرين الثاني /نوفمبر لم تكن حاسمة ، فيتعين علينا ، وفقا للنظام الداخلي ، أن نشرع في القيام بسلسلة من الاقتراعات المقيدة ولا يزال من اللازم شغل مقعدين . ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي سنشرع في القيام بسلسلة ثانية من الاقتراعات المقيدة التي تقتصر على الدول الأربع التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع الأخير وهي كوبا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهايتي . وتوزع الآن أوراق الاقتراع . وأرجو الأعضاء ان يكتبوا اسمي دولتين فقط . وأوراق الاقتراع التي تتضمن أكثر من اسمين سوف تعد باطلّة .

بدعوة من الرئيس قام السيد فرنانديز توريوخون (اسبانيا) والسيد كو (بورما)

والسيدة آشتون (بوليفيا) والسيد كيتيكي (زمبابوي) والسيد فولديك (هنغاريا)

بالعمل كفارزي أصوات .

اجرى تصويت بالاقتراع السري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يعلق الاجتماع الآن بينما يجرى

فرز أصوات المقترعين .

طلقت الجلسة الساعة ١٦/٢٦ واستؤنفت الساعة ١٦/٤٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نتيجة الاقتراع هي كالتالي :

١٥١	عدد بطاقات الاقتراع :
لا شيء	عدد البطاقات الباطلة :
١٥١	عدد البطاقات الصحيحة :
٤	المتنعون عن التصويت :
١٤٧	عدد الذين أدلوا بأصواتهم :
٩٨	الأغلبية المطلوبة :
	<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>

٩١	كوستاريكا
٨٥	نيكاراغوا
٦٢	هايتي
١٨	كوبا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بما أنه لم تحصل أي من الدول

المرشحة على أغلبية الثلثين المطلوبة ، فإن الجمعية العامة تجرى الآن اقتراعا مقبلا ثانيا . وكما كان الحال في الاقتراع المقيد الأول . فإن كوبا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهايتي هي وحدها الدول المؤهلة للانتخاب . وسوف تعتبر أي بطاقة اقتراع تتضمن أكثر من اسمي دولتين بطاقة باطلة . وتوزع بطاقات الاقتراع الآن .
أدعو ممثل كوبا للتكلم في نقطة نظام

السيد لويز ديل آمو (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أذكر

الممثلين بأن كوبا ليست ولا تنوى ان تكون مرشحة لهذا الانتخاب .

بدعوة من الرئيس تولى السيد فرناند يز توريوخون (اسبانيا) والسيد كو (هورما)
والسيده بنتو دى كاساب (بوليفيا) والسيد كيتيكتي (زمبابوى) والسيد فولدييك
(هنغاريا) فرز الأصوات .
اجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أزمع الآن تعليق الجلسة ريهما
يتم فرز الأصوات .

علقت الجلسة الساعة ١٦/٥ واستؤنفت الساعة ١٧/١٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان نتيجة التصويت كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٨

عدد البطاقات الباطلة : لا شيء

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٨

المتنعون عن التصويت : ٤

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٤

الأغلبية المطلوبة : ٩٦

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوستاريكا ٩٣

نيكاراغوا ٨٣

هايتي ٥٧

كوبا ٦

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بما انه لم تحصل أى من

الدول المرشحة على أغلبية الثلثين المطلوبة ، فان الجمعية العامة تجرى الآن اقتراعاً مقيداً ثالثاً . وكما كان الحال في الاقتراع الأخير ، فان كوبا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهايتي هي الدول الوحيدة التي يمكن أن تدرج اسمائها في بطاقات الاقتراع . وأود ان اذكر الجمعية العامة بأن وفد كوبا قد أعلن انه لا يرغب في أن يعتبر مرشحاً . وسوف تعتبر أى بطاقة اقتراع باطلة اذا تضمنت اسماً دول غير أسماء الدول التي ذكرتها . وتوزع بطاقات الاقتراع الآن .

بدعوة من الرئيس تولى السيد فرنانديز توريوخون (اسبانيا) والسيد كو (بورما)
والسيدة بنتو دى كاساب (بوليفيا) والسيد كيتيكي (زمبابوى) والسيد فولديك (هنغاريا)
فرز الأصوات .

اجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ازمع تعليق الجلسة أثناء

فرز الأصوات .

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٧ ، واستؤنفت الساعة ٣٥/١٧

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نتيجة التصويت كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٩

عدد البطاقات الباطلة : لا شيء

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٩

المتنعون عن التصويت : ٤

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٥

الأغلبية المطلوبة : ٩٧

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوستاريكا ٩٥

نيكاراغوا ٨٨

هايتي ٥٧

كوبا ٧

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نظرا لأن الاقتراع المقيّد

الثالث لم يسفر عن نتيجة حاسمة ، فسنشرع ، وفقا للنظام الداخلي ، في اجراء اقتراع غير مقيّد .

وأنّ الجمعية العامة بأن الأعضاء لهم الحق في انتخاب أية دولة من مجموعة أمريكا اللاتينية ، فيما عدا ، بالطبع ، الدول التي هي بالفعل أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولا يوضح ذلك ، سأتلو أسماء الدول الأعضاء التي لا يجب انتخابها في الاقتراع الحالي ، وهي الأرجنتين واكوادور والبرازيل وسانت لوسيا وسورينام وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك .

وتوزع الآن بطاقات الاقتراع . وأرجو من الأعضاء أن يكتبوا اسمي دولتين فقط . وستعتبر كل بطاقة اقتراع تحتوي على أكثر من اسمين باطلة .

بدعوة من الرئيس تولى السيد فرنانديز توربخون (اسبانيا) والسيد كو (بورما)
والسيدة بنتودي كاساب (بوليفيا) والسيد كيتيكتي (زمبابوي) والسيد فولديك (هنغاريا)
فرز الأصوات .

اجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعتمتع تعليق الجلسة أثناء
فرز الأصوات .

علقت الجلسة الساعة ١٧/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٨/٠٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١٥٢	<u>عدد بطاقات الاقتراع :</u>
لا شيء	<u>عدد البطاقات الباطلة :</u>
١٥٢	<u>عدد البطاقات الصحيحة :</u>
٤	<u>المتنعون عن التصويت :</u>
١٤٨	<u>عدد الذين أدلوا بأصواتهم :</u>
٩٩	<u>الأغلبية المطلوبة :</u>

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

٩٨	كوستاريكا
٨٦	نيكاراغوا
٥٤	هايتي
١١	كوبا
١	بربادوس
١	بوليفيا
١	سان كريستوفر ونيفيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : حيث أنه لم تحصل أى مــــن

الدول المرشحة على أغلبية الثلثين المطلوبة ، فإن الجمعية العامة سوف تجرى اقتراعاً غير مقيد ثانياً .

أذكر الممثلين بأنهم يمكنهم التصويت مؤيدين أية دولة في أمريكا اللاتينية ، فيما عدا تلك الدول الأعضاء فعلاً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وسوف تعتبر أى بطاقة اقتراع تتضمن أكثر من اسمي دولتين بطاقة باطلة . توزع الآن بطاقات الاقتراع .

بدعوة من الرئيس تولى السيد فرنانديز توريجون (اسبانيا) والسيد كو (بورمسا)
والسيدة بنتودي كاساب (بوليفيا) والسيد كيتيكتي (زمبابوي) والسيد فولديك (هنغاريا)
فرز الاصوات .

أجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ازمع الآن تعليق الجلسة ريثما

يتم فرز الأصوات .

علقت الجلسة الساعة ١٨/١٥ واستؤنفت الساعة ١٨/٤٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١٥٣	عدد بطاقات الاقتراع :
لا شيء	عدد البطاقات الباطلة :
١٥٣	عدد البطاقات الصحيحة :
٣	المتنعون عن التصويت :
١٥٠	عدد الذين أدلوا بأصواتهم :
١٠٠	الأغلبية المطلوبة :
	<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>
١٠٣	كوستاريكا
٨٢	نيكاراغوا
٥٧	هايتي
١٤	كوبا
١	جزر البهاما
١	بربادوس
١	بوليفيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بما أن كوستاريكا حصلت على

أغلبية الثلثين المطلوبة ، فقد تم انتخابها بوصفها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لفترة ثلاث سنوات تبدأ في أول كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ .

وحيث انه لا يزال هناك مقعد ينبغي شغله من مجموعة أمريكا اللاتينية سوف نجرى ،

وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي لاقتراعا ثالثا غير مقيد .

وان ذكر الممثلين بأن أية بطاقة اقتراع تتضمن أكثر من اسم دولة واحد ستعتبر باطلة .

بدعوة من الرئيس تولى السيد فرنانديز توريجون (اسبانيا) والسيد كو (بورما)
والسيدة بنتودى كاساب (بوليفيا) والسيد كيتيكتي (زمبابوي) والسيد فولديبيك
(هنغاريا) فرز الاصوات .

اجرى التصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اضع تعليق الجلسة ريثما يتم

فرز الاصوات .

علقت الجلسة الساعة . ١٩/٠ واستؤنفت الساعة ١٩/١٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نتيجة التصويت كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٥٣

عدد البطاقات الباطلة : ٢

عدد البطاقات الصحيحة : ١٥١

المتنعون عن التصويت : ٦

عدد الذين ادلوا باصواتهم : ١٤٥

الأغلبية المطلوبة : ٩٧

عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :

نيكاراغوا ٨٢

هايتي ٦١

بوليفيا ٢

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا يزال هناك مقعد ينبغي

شغله من مجموعة امريكا اللاتينية . ولكن نظرا لتأخر الوقت اقترح ارجاء التصويت الى جلسة

لاحقة يعلن عنها في حينه .

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠